ما خالف القياس الصرفي عند أبي البركات الأنباري
من خلال كتابه الإنصاف

د/ محمد يوسف الحريري
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بجامعة الملك عبد العزيز

تمهيد:

قد يوجد بين دليلين – لأداء لغوي ما – تعارض حقيقي، إذ يثبته أحد الأدلة، وينفيه آخر، وحينئذ يكون الترجيح بين الأدلة المتعارضة، لكن، هل مثل هذا يرد على صفحات البحث النحوي؟ وبصورة أخرى نطرح السؤال: تعارض الأدلة قد يكون أرضه وسماؤه أصول الفقه والشريعة، لكن هل يرد هنا؟ نقول: نعم يرد، لكن في الوقت ذاته نقول: إن مبحث التعارض والترجيح منقول من أصول الفقه إلى أصول النحو مع فارق ما، ولقد أفرد علماء اللغة – والنحو بخاصة – أبوابًا في تعارض السماع والقياس؛ وأشاروا إلى تحكيم القياس في الترجيح بين السماعين إذا تعارضا، وعقد الأنباري الذي نحو بصدد الحديث عنه في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) فصلًا عنوانه: في ترجيح الأدلة؛ كما عقد في كتابه (لمع الأدلة) ثلاثة فصول: أولها: في المعارضة، وثانيها: في معارضة النقل بالنقل، وثالثها: في معارضة القياس بالقياس، ثم جاء الإمام السيوطي فجمع ما ذكره السابقون، وزاد عليهم فصولًا؛ فبين التعارض وساهم بالترجيح في مسألة عدة.

وبتأمل ذلك نجد أن أرباب اللغة وضعوا ونظموا العلاقة بين السماع والقياس، وبينوا العمل عند تعارض الأدلة النحوية، كالتعارض بين سماعين أو بين قياسين، أو بين السماع والقياس، كل ذلك في سبيل إرساء قواعد التركيب العربي، والذي يقوم على أسس نحوية منضبطة، وعلى صفحات هذا البحث نعرض للعلاقة بين السماع والقياس في الباب النحوي، ثم ندلف إلى نظرة أبي البركات الأنباري، للعلاقة بينهما، وسبيله في ترجيح أحدهما على الآخر.

أولا: التعريف بالقياس الصرفي عند النحاة:

القياس لغة:

من قاس الشيء يقيسه قياسًا وقيسًا، أي: قدره. والمقياس: المقدار، وقست الشي بغيره وعلى غيره، أقيسه قيسًا وقياسًا فانقاس، إذا قدرته على مثاله. وفيه لغة أخرى قسته أقوسه قوسًا وقياسًا. ولا يقال أقسته.

والمقدار مقياس. وقايست بين الأمرين مقايسة وقياسًا ويقال أيضا: قايست فلانًا، إذا جاريته في القياس. وهو يقتاس الشيء بغيره، أي يقيسه به. ويقتاس بأبيه اقتياسًا، أي يسلك سبيله ويقتدى به.(١)

فالقياس في معاجم اللغة يدور حول التقدير على مثال سابق، أو هو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره أو مثله فيكون على مداره أو قياسه.

الصرف لغة:

قال الأصفهاني(٢) رحمه الله: "رد الشيء من حالة إلى حالة، أو إبداله بغيره، يقال: صرفته فانصرف"(٣) أو هو: "الصرف: التوبة، يقال: لا يقبل منه صرف ولا عدل. قال يونس: الصرف الحيلة، ومنه قولهم: إنه ليتصرف في الأمور.

وصرفت الدراهم بالدنانير. وبين الدرهمين صرف، أي فضل لجودة فضة أحدهما"(٤) فهو في اللغة إذن رد شيء إلى آخر على العموم.

(١) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١م (١٧٩/٩) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧ هـ (٩٦٨/٣).

(٢) محمود بن عبد الرحمن ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني، أو الأصبهاني: مفسر، كان عالما بالعقليات. ولد وتعلم في أصبهان. ورحل إلى دمشق فأكرمه أهلها، وأعجب به ابن تيمية. من كتبه: التفسير، توفي ٧٤٩ هـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (٨٥/٦) انظر الأعلام للزركلي (١٧٦/٧).

(٣) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانى (٤٨٢).

(٤) مختار الصحاح، أبو بكر الرازي (ص١٧٥).

في الاصطلاح:

"الصرف: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال"[١] أو هو: " اشتقاق الكلام: اشتقاقه بعضه من بعض"[٢]

فالصرف إذن يتناول القضايا التي تخص بنية الكلمة الداخلية، بعيدا عما يختص به علم النحو من كونه يدرس علاقة الكلمات بعضها ببعض، فهو يختص بما في بنية الكلمة الداخلية.

أما الصرف والذي يقصد به عند النحاة؛ التصريف فهو: تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى[٣] أو هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها.[٤] وعليه فالقياس الصرفي: علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[٥] أو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٦] فهو قياس الشبه، يقيس اللغوي بعض الكلم على بعض إذا انعقد بينهما شبه. وهو شرط من شروط فصاحة الكلمة، فالفصاحة هي كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب، فيلزم معها أن تكون الكلمة سالمة من مخالفة ذلك القياس الصرفي.[٧]

---

(١) التعريفات، الشريف الجرجاني (ص١٣٣).

(٢) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، (ص٥٦٢).

(٣) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، ٢٠٠٨ م (١٣٤/٥).

(٤) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ط: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م (٥٩).

(٥) ينظر البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعاني المتوفى سنة ٨٣٧ هـ، رسالة دكتوراه، محمد عبد الستار على أبو زيد، إشراف: أ. د. أحمد الزين على العزازي - أ. د. الطنطاوي الطنطاوي جبريل، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق، جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالزقازيق - الدراسات العليا - قسم اللغويات، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م(٤٨/١).

(٦) الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط: الثانية، ١٤٢٧ هـ (٧٩) نسبه لابن الأنباري.

(٧) ينظر حاشية الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠ هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصريّة، ط: الأولى ١٤٢٨ هـ (١٤٧/١).

ولذلك قالوا: هو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، ونظم الكسائي:

إنما النحو قياس يتّبع. . . وبه في كل أمر ينتفع[١]

فلا يتحقق إنكاره لأنه أغلب النحو، و إنكاره إنكار للنحو.

و ينقسم إلى:

(١) حمل فرع على أصل.

(٢) حمل أصل على فرع.

(٣) حمل نظير على نظير.

(٤) حمل ضد على ضد.[٢]

ثانيا: الترجيح بين القياس والسماع في الصرف:

للقياس دور كبير في أبواب النحو ومسائل اللغة، ولا يسع أحد جحده، فإنكار إنكاره للنحو إذ هو معظم أدلته، كما ذُكر.

إلا أنه من كلمات أهل اللغة، يتبين أن السماع هو المقدم، وقد يتدخل القياس لفض الاشتباك بين السماعين.

وقد أفرد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابًا عنوانه: باب في تعارض السماع والقياس، وأشار في الجزء الثاني إلى تحكيم القياس في الترجيح بين السماعين إذا تعارضا، وعقد الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) فصلًا عنوانه: في ترجيح الأدلة، كما عقد في كتابه (لمع الأدلة) ثلاثة فصول أولها في المعارضة، وثانيها في معارضة النقل بالنقل، وثالثها في معارضة القياس بالقياس. ثم جاء السيوطي فجمع ما ذكره ابن جني وما ذكره الأنباري، وزاد عليهما فصولًا، فجعل التعارض والترجيح في ست عشرة مسألةً.[٣]

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ) تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، ط: الرابعة - ١٤٢٠هـ (١٠/١)

(٢) النحو الى أصول النحو، عبد الله بن سليمان العُتَيِّق (٩).

(٣) انظر. أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية (٢٣٠).

فنظم علماء اللغة العلاقة بينهما، وبينوا ما إذا تعارض القياس مع السماع أو تعارض السمعيان، ونصوا على أنه إذا "عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما يشاء منهما، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة، ولا سيما الصيغة المشهورة، أما إذا لم توجد صيغة مسموعة، أو وجدت ولكنه لا يعرفها فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية.(١)

ووضع ابن عصفور قواعد منضبطة إلى حد كبير، لتحكم تلك العلاقة بين القياسي والمسموع "فإذا اختلف لديه في مسألة مذهبان، أحدهما قياسي، والآخر سماعي، قدّم الثاني على الأوّل، وإذا اختلف لديه في المسألة الواحدة قياسان، غلّب ما كان منهما نظير المسموع على ما لم يدعمه السماع، فإذا كان في المسألة مذهبان، أحدهما مقيس على الأكثر، وفيه حمل على شذوذ واحد، والآخر مقيس على الأقل، وفيه حمل على شذوذين أو أكثر، فإنّ الأوّل هو الراجح؛ لأنه أقل شذوذًا، وأكثر نظائر، وإذا تعارض في المسألة مذهبان قياسيان، أحدهما يعتمد الكثرة، والآخر يعتمد اللزوم، كان الترجيح لدى ابن عصفور للثاني؛ لأنه أقوى، والمعروف لدى البصريين أنّ القياس يجب أنْ يستند إلى ما اطرد وكثُر وشاع، والشواذ تُحفظ كما سَمعت، ولا يُقاس عليها"(٢)

ثم إنك تجد بين علماء اللغة نزعتين؛ أحدهما أكثر حرية والأخرى أشد تقيّدًا واحترامًا لما ورد عن العرب، تزَعّم الأولى البصريون وتزَعّم الثانية الكوفيون.

فنرى أن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلًا، وأن طريقتهم أكثر تنظيمًا وأقوى سلطاناً على اللغة، وأن الكوفيين أقلّ حرية وأشد احترامًا لما ورد عن العرب، ولو موضوعا "كذا" فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة أو قول لا يتمشى مع المنطق، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ، من غير أن يهملوا شيئًا حتى الموضوع.(٣)

(١) النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط: الخامسة عشرة، (٣/ ٢٩٠-٢٩١).
(٢) منهج ابن عصفور الأشبيلي في النحو والتصريف، د. جميل عبد الله عويضة، ١٤٠٩ هـ /١٩٨٨م (١٩٢).
(٣) انظر. من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: ١٤١٧هـ) مكتبة الفلاح (٧٥).

وإن كان هناك من يرى أن ذلك نزعة عامة، لا يمكن حصرها بين البصريين والكوفيين؛ إذ لا يكون من الدقة إطلاق التمسك بالسماع على المذهب الكوفي، أو التمسك بالقياس على المذهب البصري. والذي يؤيده التاريخ ويؤكده أنه ليس هناك مذهب بصري يقابله مذهب كوفي، بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية يختلف حظ كل منهما صحة وحالًا ومقدارًا بين البلدين، بل بين نحاة كل بلد على حدة.(١)

ويرى كثير من اللغويين، خاصة المعاصرين، أن التزاوج بين القياسي والسماعي في الاستعمال، ينبغي أن يناصره أبناء هذه اللغة الثرية، ولا يجب تقديم أحدهما على الآخر، لأن تقديم المسموع، كما انتصر له البعض، معناه التضييق والإرهاق والعنت، بل الإهمال المتعمد للضوابط المطردة، والقواعد المستنبطة، من علماء القرون السالفة، يعني قواعد وضوابط القياس.

وبالتالي لا يجب "الالتفات إلى الرأي القائل بوجوب الاقتصار على الصيغ السماعية إن وجدت؛ لأن الأخذ بهذا الرأي معطل للقياس؛ منافٍ لمعناه الحقيقي، وللغرض منه، فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملها جمهرة الخاصة، بله العامة؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المراجع اللغوية، وجميع المظان الحاوية لمفرداتها، للبحث عن الصيغة السماعية قبل استعمال القياسية. فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال القياسية. . . وليس هذا بمعقول ولا سائغ، بل ليس من صالح اللغة تضييقها. . . وأعجب من هذا رأي آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقًا مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها.(٢)

واللغة تتسع لكل فري، وفيها ما يشبع رغبة كل مجتهد، فأمام هذا الزخم اللغزي الكبير والثراء المعجمي الأكثر للمجتهد في اللغة أن يحمل نفسه على السماع أو القياس كيفما شاء شريطة أن يكون له فيها وجه معتبر، ويوافق رأيا لغويا له وجاهته.

(١) انظر. المصدر السابق (٧٦).
(٢) انظر. النحو الوافي، عباس حسن (٣/ ١٩٠).

المبحث الأول

دوافع مخالفة القياس الصرفي عند الأنباري.

وقد دارت عدة مسائل في كتاب الإنصاف اعتمد فيها الإمام الأنباري مخالفة القياس والجنوح إلى السماع لعلة من العلل، فقد يرى فيها أن اللغة المرجوة فيها هي اعتبار السماع ومخالفة القياس فيها، ومما يجدر الإشارة له أن الأصل في الأنباري أنه قياسي إن جاز ذلك التوصيف، يقول البديري: "إن الأنباري اتبع في دراسته النحوية منهجاً مستقلا، فهو ينظر ويعتمد الأقيسة المنطقية والأدلة العقلية، في عرضه للمسائل النحوية مقتبسًا خصائص المدرسة البصرية مستفيدًا من أدائها وخلافاتها مع الكوفيين، مستعينًا بالمنهج الفقهي في التصنيف والتقسيم، ثم ترى اتساعه في القياس وقد جعله دأبه، إذ يقول: إن انكسار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس"(١)

ومع ذلك فقد جاء الرجل مرنا في تأصيل المسائل والاجتهاد في استخراج وجوهها، ووجدت دوافع دفعته إلى مخالفة هذا القياس، ومنها:

أولا: مجانبة القياس على الفاسد.

وهذا دافع من دوافع المخالفة، وهو تجنب الياس على الفاسد، وهذا من المسلمات العقلية؛ لأن ما بُني على فاسد فهو فاسد. ونجده قد عالج ذلك في غير موطن على صفحات الكتاب.

من ذلك: مسألة: القول في لام "لعل" الأولى؛ زائدة هي أو أصلية؟

يرى الكوفيون أن اللام أصلية؛ لأن "لعل" حرف، وحروف الحروف كلها أصلية.

ويرى البصريون أنها زائدة؛ لأنا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم عارية عن اللام.

قال نافع بن سعد الطائي:

ولست بلوام على الأمر بعد ما. . . يفوت ولكن علّ أن أتقدما.(٢)

والذي يدل على أنها زائدة أن هذه الأحرف، نعني إن وأخواتها إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل؛ لأن أن مثل مد، وليت مثل ليس، ولكنَّ أصلها كِنَّ ركبت معها

(١) ينظر أبو البركات البغدادي (الأنباري) أثر عصره عليه وآراؤه النحوية، مجيد حميد البديري (٢٩).
(٢) البيت من الطويل، وهو لسعد بن نافع الطائي.

(لا) كما ركبت لو مع لا فقيل: لكن، وكأن أصلها أن أدخلت عليها كاف التشبيه، فكذلك لعل أصلها عل وزيدت عليها اللام؛ إذ لو قلنا إن اللام أصلية في لعل لأدى ذلك إلى أن لا تكون لعل على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية؛ لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب: فعل كضرب، وفعل كمكث، وفعل كعلم، وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد، وهو فعلل نحو دحرج وسرهف، فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها فوجب أن يحكم بزيادتها؛ لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها، فصارت بمنزلة زيادة لا والكاف في لكن عندكم، فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكن وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة فلأن يجوز أن يحكم ههنا بزيادة اللام وهي حرف من حروف الزيادة كان ذلك طريق الأولى.(١)

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون كما رجح الأنباري. قال: "أما قولهم إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكن وهما حرفان؛ فلأن يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهي حرف واحد كان ذلك من طريق الأولى، قلنا: هذا فاسد؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم، فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه؟ فإن القياس على الفاسد فاسد"(٢) فخالف القياس ورجع إلى السماع؛ لأن قياس البصريين في هذه المسألة اعتمد على قياس افتراضي فاسد بالأساس، فكان مجانبة القياس على الفاسد واعتبار السماع أولى.

ثانيا: طلب الخفة في الوزن.

كان من دوافع مخالفة القياس طلب الخفة في الكلام، وهو من مقاصد اللغة الكبيرة، وسبيل من سبل الفصاحة في الكلام.

من ذلك مسألة: هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟

ذهب الكوفيون:

(١) تفصيل هذه المسألة. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) المكتبة العصرية ط: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م (١/١٧٧-١٨٣).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١/١٨٣).

إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركا، وذلك نحو قولك في عنق "يا عن" وفي حجر "يا حج" وفي كتف "يا كت" وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق.

وذهب البصريون:

إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركا؛ لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يد ودم، والأصل في يد يدي، وفي دم دمو في أحد القولين، بدليل قولهم: دموان، وقد قال بعضهم: إن دما من ذوات الياء واحتج بقول الشاعر:

فلو أنا على حجر ذبحنا. . . جرى الدميان بالخبر اليقين.[1] والترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف، فوجب أن يكون جائزًا.[2]

فأجاب بقوله:

الوجه الثاني: وهو أن نقول: قياس محل الخلاف على يد ودم، ليس بصحيح؛ وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستثقال الحركات عليهما؛ لأنها تستثقل على حرف العلة، أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس؛ لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه، ولم يوجد ههنا؛ لأنه أقل الأصول، وهي في غاية الخفة، فلو جوزنا ترخيمه لأدى إلى أن ينقص عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به، وذلك لا يجوز.[3]

ثالثا: الاعتداد بالسماع الشائع وترك القياس لذلك.

وهذا أيضا من دوافع المخالفة عند الأنباري وهو أن الاعتداد بالسماع الشائع الاستعمال أولى من القياس على الشاذ والنادر، والأصل في اللغة هو الاستعمال.

ومنه مسألة: القول في أيمن في القسم مفرد هو أو جمع؟

(١) البيت من الوافر، وهو مختلف في نسبته.

(٢) تفصيل هذه المسألة. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢٩٢/١-٢٩٥).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢٩٤/١).

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم في القسم "أيمن الله" جمع يمين.

وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين، وأنه اسم مفرد مشتق من اليمن.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن "أيمن" جمع يمين أنه على وزن أَفْعُل، وهو وزن يختص به الجمع، ولا يكون في المفرد، يدل عليه أن التقدير في قولهم "أيمن الله" أي: عليَّ أَيْمُنُ اللهِ، أي أَيْمَانُ اللهِ عليَّ فيما أُقسم به، وهم يقولون في جمع يمين "أَيْمُنٌ. . . والأصل في همزة أيمن أن تكون همزة قطع، لأنه جمع، إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال؛ وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل، ولو كانت – على ما زعمتم – في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها عندكم في الأصل. والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم "أم الله لأفعلن" فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين،. . . ويدل عليه أنهم قالوا في أيمن الله "م الله" ولو كان جمعا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفا واحدا؛ إذ لا نظير له في كلامهم، فدل على أنه ليس بجمع، فوج بأن يكون مفردا.(١)

فرد الأنباري القياس لكثرة استعمال السماع ورد رأي الكوفيين ولم يناش ول البصريين؛ لأنه يراه راجحا لكثرة استعمال أيمن مفردة للقسم، قال: "والدليل على ذلك أن العرب تقول في الأحمر: "ألحمر" فلا يحذفون همزة الوصل؛ لأن حركة اللام ليست بلازمة، وبعض العرب يحذفون الهمزة لتحرك ما بعدها، على أن من العرب من يقول "م الله" فيحذف الهمزة، وفيها لغات كثيرة تنيف على عشر لغات: أيمن الله، وإيمن الله، وأيم الله، وإيم الله، وأم الله، ومالله، وم الله، وم الله، وليمن الله، ومن الله، ومن ربي، ومن ربي،

(١) تفصيل هذه المسألة. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١/٣٣٤-٣٣٧).

و "من" لا تدخل إلا على "رب" وحده، ولا تدخل على غيره، كما لا تدخل التاء إلا على الله في "تالله". والله أعلم"[١]

رابعا: الحفاظ على الأصول:

إذا كان القياس في المسألة يخالف الأصول فإن ذلك يحمله على ردّ ذلك القياس إن أراد أحدهم أي يُطرِده، يقول: "إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس، وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يفسر الصناعة بأسرها"[٢]

لذلك فلا يقيس ويردها ويعقب بقوله: "هذا باطل" أو "الذي لا يعرج عليه" أو "سنذكر فاسدة" وهكذا.

ومن ذلك: مسألة: هل يجوز توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا؟

ذهب الكوفيون: إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت مؤقتة نحو قولك: "قعدت يوما كله، وقمت ليلة كلها".

وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق، وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو: "جاءني رجل رجل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن تأكيدها جائز النقل والقياس

منه قول الشاعر: لكنه شاقه أن قيل ذا رجب. . . يا ليت عدة حول كله رجب.[٣]

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: من وجهين:

أحدهما: أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد.

الثاني: أن النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدا له.[٤]

وما فيه الشاهد هنا هو أنه رد رأي الكوفي في الجزء الأخير في قوله:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١/ ٣٣٧-٣٣٨).
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٣٧٣/٢).
(٣) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي، وقيل ليس منسوبا.
(٤) تفصيل هذه المسألة. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢٦٩/٢-٣٧٣).

"لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها؛ إذ لو طردنا القياس ففي كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز. على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل، لا على التأكيد"(١)

فالدافع إلى مخالفة القياس واعتداد السماع هنا هو الحفاظ على الأصول، أي أصول النحو وواعده التي بُني عليها.

خامسا: الاعتداد بالسماع الشائع وعدم القياس على الشاذ والنادر.

وهذا أيضا من دوافع المخالفة عند الأنباري وهو أن الاعتداد بالسماع الشائع الاستعمال أولى من القياس على الشاذ والنادر، والأصل في اللغة هو الاستعمال.

من ذلك مسألة: "العامل في الخبر بعد "ما" النافية النصب".

ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض؛ لأن القياس في "ما" أن لا تكون عاملة ألبتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنه تارة يدخل على الاسم، نحو "ما زيد قائم" وتارة يدخل على الفعل، نحو "ما يقوم زيد" فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل؛ ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس؛ لأن ليس فعل، وما حرف، والحرف أضعف من الفعل.

وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها. لأن ما أشبهت ليس؛ فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل ليس الرفع والنصب ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين؛ أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل على المبتدأ

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٣٧٣/٢).

والخبر، والثاني: أنها تنفي ما في الحال، كما أن ليس تنفي ما في الحال، ويقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس؛ فإذا ثبت أنها قد اشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه.(١)

وقد أجاب الأنباري على الكوفيين المتمسكين بالقياس مبيناً عدوله عنه بقوله:

"والجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إن القياس يقتضي أن لا تعمل" قلنا: كان هذا هو القياس، إلا أنه وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ژ ڤ ڤ ڤ ژ [يوسف: ٣١] وقال تعالى: ژ ڤ ڤ ڤ ژ [المجادلة: ٢]. . وقولهم: إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف، فلم يقو أن تعمل في الخبر. قلنا: هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، على أنا قد عملنا بمقتضى هذا الضعف؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، أو إذا دخل حرف الاستثناء، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بأن الخفيفة، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع"(٢)

وليس أولى من استعمال القرآن، بل أولى له أن يكون قياسا؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، وهو أصل في الاعتبار والقياس؛ فاعتبر السماع الشائع بدلا عن القياس الشاذ.

(١) تفصيل هذه المسألة. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١/١٣٤-١٣٩).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١/١٣٥).

المبحث الثاني
ترجيح غير القياس عند الأنباري

تمهيد:

سبق لنا في المبحث المتقدم أن تعرفنا على بعض دوافع الأنباري لمخالفة القياس، وكلها دوافع فيها واعية في الاجتهاد في السائل، ويعتبر فيها مقاصد اللغة العربية، والتي من أجلها الاستعمال، أي كثرة الاستعمال والشهرة، واعظمها استعمال الكتاب العزيز؛ لأنه نزل على أرقى البيان وأعجز الفصاحة والتبيان، وفي هذا المبحث تطبيق آخر وأمثلة على مخالفة الأنباري للقياس الصرفي في مابل السماع.

الاعتبار بالسماع إذا كان إجراء القياس على النادر الشاذ.

على الرغم من اعتماد أبو البركات على القياس، إلا أنه في عدد من المسائل النحوية أو قل في جلّ ما يعترضه من مسائل نحوية، يأخذ عن السماع بالنقل والاستعمال، فهو يكره القياس على النادر والشاذ، وهو لا يعتد بالقليل، ولا يبني عليه رأيه، ولا يتخذ منها قاعدة، أو قل: إنه يعتد بالسماع الشائع ولا يجيز القياس على الشاذ والنادر فخير الكلام عند البغدادي ما اطرد في الاستعمال، والقياس أضعفه ما لم يرد في النقل (السماع) ولم يصح بالقياس.(١)

ومن ذلك مسألة: القول في "أفعل" في التعجب، اسم هو أو فعل.

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو "ما أحسن زيدا" اسم.

وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامدا وجب أن يلحق بالأسماء، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله

(١) انظر. أبو البركات البغدادي (الأنباري) أثر عصره عليه وآراؤه النحوية (ص: ٢٦-٢٧).

التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر: ياما أميلح غزلانا شدن لنا. . . من هاؤليائكن الضال والسمر.(١)

فـ أميلح: تصغير أملح، وقد جاء ذلك كثيرا في الشعر وسعة الكلام.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو "ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك" ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل "أرشدني، وأسعدني، وأبعدني" ولا تقول في الاسم "مرشدني" ولا "مسعدني" فأما قوله: وليس حاملني إلا ابن حمال، فأما قوله: قوله: وليس حاملني إلا ابن حمال، حيث لحقت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم، وذلك شاذ، والقياس أن يقترن الاسم بياء المتكلم من غير توسط النون بينهما.(٢)

فالعدول عن القياس في مثل هذا لأنه كما قال الأنباري: "من الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه، وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة فلأن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها فلو لم يكن أفعل في التعجب فعلا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال، اعترضوا على هذا بأن قالوا: نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو "قدني وقطني" أي حسبي، قال الشاعر: امتلأ الحوض وقال: قطني. . مهلا رويدا، قد ملأت بطني.(٣)

ولا يدل ذلك على الفعلية، فكذلك ههنا، وما اعترضوا فيه ليس بصحيح؛ لأن (قدني وقطني) من الشاذ الذي لا يعرج عليه"(٤)

---

(١) البيت من البسيط، وهو لمجنون ليلى. انظر. ديوان مجنون ليلى، مجنون ليلى، قيس بن الملوح، وهو من شعراء عهد الخلافة الإسلامية الأموية في العصر الإسلامي الأول (٢٤ هـ / ٦٤٥ م - ٦٨ هـ / ٦٨٨) تحقيق: عبدالستار أحمد فراج- دار مصر للطباعة (ص: ١٣٠).

(٢) تفصيل هذه المسألة. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١٠٤/١-١٢٠).

(٣) البيت من الرجز، وهو غير منسوب.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١٠٧/١).

عدل الإمام عن القياس وخالفه إلى السماع؛ لأن القياس هنا فاسد، ولا يتلفت إلى ما قاله الكوفيون من أنها اسم رغم التجائهم إلى القياس فيه.

ومن ذلك الخلاف في فعلية واسمية (بئس ونعم).

ذهب الكوفيون إلى أن "نعم، وبئس" اسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول "ما زيد بنعم الرجل. ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول "نعم الرجل أمس" ولا "نعم الرجل غدا" وكذلك أيضا لا تقول "بئس الرجل أمس" ولا "بئس الرجل غدا" فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب "نعيم الرجل زيد" وليس في أمثلة الأفعال فعيل ألبتة، فدل على أنهما اسمان، وليسا بفعلين.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا "نعما رجلين، ونعموا رجالا" وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو "نعم الرجل، وبئس الغلام" والمضمر في نحو "نعم رجلا زيد، وبئس غلاما عمرو" فدل على أنهما فعلان، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث.(١) إلا أن الأنباري قد أخذ برأي البصريين رغم أن الظاهر أن رأي الكوفي قياسي: "ومن قال نعم –بكسر النون وسكون العين – نقل كسرة العين من نعم – بفتح النون وكسر العين– إلى النون، وعليها أكثر القراء؛ فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دل على أن أصلها نعم

(١) تفصيل هذه المسألة. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١/١٠٤-١٢٠).

على وزن فعل؛ لأن كل ما كان على وزن فعل من الاسم والفعل وعينه حرف من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات، فالاسم نحو: فخذ وفخذ وفخذ وفخذ، والفعل نحو: قد شهد وشهد وشهد، على ما بينا في نعم، وإذا ثبت أن الأصل في نعم نعم كانت الياء في "نعيم الرجل" إشباعا؛ فلا يكون فيه دليل على الاسمية؛ فدل على أنهما فعلان لا اسمان"[1]

خالف الأنباري القياس إلى المسموع الكثير عن العرب من اللغات فيه وغيره ورد القياس الذي زعمه الكوفيون في اعتبار نعم وبئس اسمين.

من ذلك مسألة: السين الدالة على الاستقبال، هل هي مقتطعة من سوف أو أصل برأسها.

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف.

وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن "سوف" كثر استعمالها في كلامهم وجريها على ألسنتهم، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم: "لا أدر، ولم أبل، ولم يك، وخذ، وكل" وأشباه ذلك، والأصل لا أدري، ولم أبال، ولم يكن، وأأخذ، وأأكل، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال، فكذلك ههنا: لما كثر استعمال "سوف" في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا، والذي يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل "سو أفعل" فحذفوا الفاء، ومنهم من قال "سف أفعل" فحذف الواو، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال، والذي يدل على ذلك أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها، وفرع عليها.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١/١٢٠).

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلا في نفسه، والسين حرف يدل على معنى؛ فينبغي أن يكون أصلًا في نفسه، لا مأخوذًا من غيره.(١)

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إن سوف لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال" قلنا: هذا فاسد؛ فإن الحذف؛ لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليجعل أصلا لمحل الخلاف، وعلى أن الحذف لو وجد كثيرا في غير الحرف من الاسم والفعل فقلما يوجد في الحرف، وإن وجد الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس؛ فلا يجعل أصلا يقاس عليه، وأما ما رووه عن العرب من قولهم فسوف أفعل "سو أفعل" و"سف أفعل" فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين؛ فلا يكون فيها حجة.

والثاني: إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يعبأ به؛ لقلته.

والثالث: أن حذف الفاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم؛ فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود.(٢)

رد الأنباري بالنقاط السابقة على مجيء سوف مستقلة بذاتها تدل على الاستقبال دونما نحت أو اشتقاق من سوف، أو أنها سوف وحذف منها، ثم قال في رد هذا، وإنما هما نوعان من الحروف لكل منهما دلالة تختلف عن دلالة الأخرى، فعلى حين تدل سوف على الاستقبال المتراخي تدل السين على الاستقبال السريع، قال: "وأما قولهم: إن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال" قلنا: هذا باطل؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حد واحد، ولا شك أن

(١) لتفصيل المسألة: انظر. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢/ ٥٣٢-٥٣٣).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢/ ٥٣٢-٥٣٣).

سوف أشد تراخيا في الاستقبال من السين، فلما اختلفا في الدلالة دل على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه، غير مأخوذ من صاحبه، والله أعلم"[1]

وبالتالي فهو لا يقيس على هذا الذي زعمه الكوفي من القياس، ولأنه لا نظير له في كلام النحاة، فكانت مخالفة الأنباري بالرجوع إلى المسموع من كلام العرب، وأنهم استعملوا السين استعمالا في الدلالة يختلف عن استعمال سوف.

ومن ذلك: مسألة: هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة؟

ذهب الكوفيون: إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو "افعلان وافعلنان" بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين:

أحدهما: أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين؛ فكذلك النون الخفيفة.

والوجه الثاني: أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بـ إما لتوكيد الفعل المستقل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين، وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء، فإذا سقطت النون بقيت الألف؛ فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل: إما أن تحذف الألف أو تكسر النون، أو تقر ساكنة، بطل أن تحذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، وبطل أن تكسر النون؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد، وبطل أن تقر ساكنة؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج، وذلك لا يجوز؛

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢/ ٥٣٣).

لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغما، نحو "دابة، وضالة، وتمود الثوب، ومديق، وأصيم" وما أشبه ذلك؛ فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين.(١)

فأما القياس الذي قال به الكوفيون لدخول النون التوكيدية الخفيفة على الفعل المتصل به ألف الاثنين ونون النسوة فقد اعترضه الإمام وقال بمخالفته: قال: وأما قولهم: "إن هذه النون دخلت لتأكيد الفعل المستقبل؛ فكما جاز إدخالها في كل فعل؛ فكذلك فيما وقع فيه الخلاف" قلنا: إنما جاز هناك لمجيئه في النقل، وصحته في القياس، وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في النقل عن أحد من العرب، ولا يصح في القياس؛ لأنه لا نظير له في كلامهم"(٢)

وقد اعترض الإمام الأنباري على القياس الذي قال به الكوفيون بقوله أيضا: "والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان في الوصل إلا إذا كان الثاني منهما مدغما. . ولو وجب إجازته في غير ذلك من الأسماء التي لا نون في أولها؛ ليكون الحكم فيها واحدا، وذلك لا يجوز؛ لأن حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم في الجواز، وذلك لأن غير المدغم أعم استعمالا وأكثر وقوعا، والمدغم أقل استعمالا وأندر وقوعا، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر، والله أعلم"(٣)

فقدم الاستعمال الأكثر على الأقل، والقياس الأضعف أخره لأجل السماع، وهو أنه لا يسمع ساكنا عن العرب؛ إذ ألف الاثنين ساكتة، النون الأولى من نون النسوة، وليس المحل محل إدغام.

من ذلك مسألة: القول في جواز التعجب من البياض والسواد، دون غيرهما من الألوان.

وذلك في ضرورة الشعر والقياس أنه لا يجوز ولكن خولف لأجل الضرورة الشعرية

(١) لتفصيل المسألة: انظر. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢/ ٥٣٦-٥٥٠).
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢/ ٥٤٧).
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (٢/ ٥٤٨ - ٢٤٩).

فجوزت الضرورة عنده مخالفة القياس، والتي لم يجعلها من قبيل الشذوذ، وقد جاء ذلك على لسان شعراء العربية وفصحائها.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل "ما أفعله" في التعجب من البياض والسود خاصة، من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده.

وذهب البصريون: إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك للنقل، والقياس:

أما النقل فقد قال الشاعر: إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم. . . فأنت أبيضهم سربال طباخ

وجه الاحتجاج أنه قال "أبيضهم" وإذا جاز ذلك في "أفعلهم" جاز في "ما أفعله وأفعل به" لأنهما بمنزلة واحدة في الباء،. . . وأما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة والصهبة والشهبة والكهبة إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصليين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز استعمال "ما أفعله" من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهما، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك: إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على افعل نحو احمر واصفر واخضر وما أشبه ذلك، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع؛ فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان.[1]

فأجاب رحمه الله: أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقول الشاعر:

(١) لتفصيل المسألة: انظر. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١/ ١٢٠-١٢٥).

فأنت أبيضهم سربال طباخ.[١]

فلا حجة فيه من وجهين؛ أحدهما: أنه شاذ فلا يؤخذ به، كما أنشد أبو زيد:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا. . . إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

ويستخرج اليربوع من نافقائه. . . ومن جحره بالشيخة اليتقصع.[٢]

فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسًا واستعمالًا، فكذلك ههنا، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مد المقصور على أصلكم، وعلى ذلك سائر الضرورات ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة، فكذلك ههنا، فسقط الاحتجاج به[٣]

وضرورة الشعر هي سماع في مقابل ياس، ومخالفة للقواعد تجيز تلك الضرورة، وقد أعمله الأنباري بمخالفة القياس، والذي يرى عدم التعجب من الألوان لعدم استيفاءها شروط التعجب منها بذاتها، وحاجتها إلى فعل مستوف مساعد.

(١) أطلق نسبته صاحب المنصف للسارق والمسروق منه، الحسن بن علي الضبي التنيسي أبو محمد، المعروف بابن وكيع (المتوفى: ٣٩٣ هـ)، حققه وقدم له: عمر خليفة بن ادريس، جامعة قات يونس، بنغازي، الأولى، ١٩٩٤ م(٣١١)ن وكذلك صاحب الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (١٠٦٧/٣).

(٢) قال المحقق: هذان البيتان من كلام ذي الخرق الطهوي، وليسا متتاليين في كلامه كما قد يظن من صنيع المؤلف. بل بين أولهما وثانيهما بيتان، وقد استشهد بالبيت الأول رضي الدين في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "١/ ١٥ و ٢/ ٤٨٨" وأنشده ابن منظور "ج د ع" مع بيت سابق عليه ونسبهما لذي الخرق، وأنشده مرة أخرى "ل وم" وذكر له نظائر كثيرة، وأنشده الأشموني "١/ ١٧١ بتحقيقنا" واستشهد به ابن هشام في المغني "رقم ٦٨" وقد روى أبو زيد في نوادره "ص٦٦ و ٦٧" سبعة أبيات يقع أول هذين البيتين ثانيها، ويقع ثاني البيتين خامسها.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري (١/ ١٢٣).

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات.

النتائج:

- اشتملت كلمات اللغة العربية لخصائص فنية في الصياغة، تكاد لا توجد في غيرها، ينبغي البحث في بيان هذه الخصائص، وتسليط الضوء على أجزائها.
- أسهم علماء اللغة العربية في تبسيط العلم ونقله وحفظه، فيجب إحياؤه من خلال دراسات وأبحاث، يتناقلها الطلاب عبر الزمن.
- ينبغي التركيز على الجانب العملي في التحدث والكتابة، فهو المقصود من الدراسات اللغوية، والنحو والصرف منها في المركز المتقدم.
- العلم بالقياسي والسماعي واجب على كل أديب وعالم، خشية الوقوع في أخطاء تشين وتعيب.
- السماع هو الموروث العربي القديم الأصيل، سواءً أكان شعرًا أم نثرًا، ولكنّ الشرط أن يكون هذا الكلام منقولًا نقلًا صحيحًا موثّقًا.
- القياس إلحاق الفرع بالأصل بجامع، مخالفته يعني أن الكلمة منبتّة شاذة غير جارية على القانون المستنبط من كلام العرب، فهي على خلاف ما ثبت في العرف العربي الصحيح، وهذا قدح في الفصاحة، وعيب في الأداء.
- إذا عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية فله استعمال ما يشاء منهما، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة، خاصة المشهورة، وإلا فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية.
- خالف الأنباري القياس بعلل توجب ذلك نابعة من مقاصد اللغة العليا.
- الصرف من أهم العلوم العربية. فبه تضبط صيغ الكلم.

التوصيات:

- الاهتمام بالدراسات التي تساهم في إحياء التراث اللّغوي، للاستفادة منها في مجال الدراسات اللغوية الحديثة، وبالأخص ما تركه كبار أهل اللغة؛ ومنهم أبو البركات الأنباري ودراسة جوانب أخرى من آثاره.
- العناية باللغة العربية عناية بالأمانة التي حملنا إياها الله تعالى؛ إذ في حفظ اللغة حفظ لمادة الشريعة.
- الاهتمام بالمسائل النوعية في النحو والتمحور حولها للإفادة منها في ضبط الخلاف النحوي.

المراجع والمصادر

- أبو البركات البغدادي (الأنباري) أثر عصره عليه وآراؤه النحوية، مجيد حميد البديري.
- أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ) تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، ط: الرابعة - ١٤٢٠هـ.
- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط: الثانية، ١٤٢٧ هـ.
- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعاني المتوفى سنة ٨٣٧ هـ، رسالة دكتوراه، محمد عبد الستار على أبو زيد، إشراف: أ. د. أحمد الزين على العزازي - أ. د. الطنطاوي الطنطاوي جبريل، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق، جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالزقازيق - الدراسات العليا - قسم اللغويات، ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)،: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١م.
- حاشية الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصريّة، ط: الأولى ١٤٢٨ هـ.

- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٨ م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧ هـ.

- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ

- المنصف للسارق والمسروق منه، الحسن بن علي الضبي التنيسي أبو محمد، المعروف بابن وكيع (المتوفى: ٣٩٣هـ)، حققه وقدم له: عمر خليفة بن إدريس، جامعة قات يونس، بنغازي، ط: الأولى، ١٩٩٤ م.

- منهج ابن عصفور الأشبيلي في النحو والتصريف، د. جميل عبد الله عويضة، ١٤٠٩ هـ /١٩٨٨ م

- من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: ١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح.

- النحو إلى أصول النحو، عبد الله بن سليمان العُتَيِّق.

- النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ) دار المعارف، ط: الخامسة عشرة.

- ديوان مجنون ليلى، مجنون ليلى، قيس بن الملوح، وهو من شعراء عهد الخلافة الإسلامية الأموية في العصر الإسلامي الأول (٢٤ هـ / ٦٤٥ م – ٦٨ هـ / ٦٨٨) تحقيق: عبدالستار أحمد فراج– دار مصر للطباعة.